

التنظيم الدستوري للغة في الجزائر

The Constitutionnel Organisation Of the Language in Algéria

د. سامية عبداللاوي

Dr. Samia Abdellaoui

أستاذ محاضر (أ)، كلية الحقوق والعلوم والسياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة

Lecturer class A. Faculty of Law and Political Science, University of khenchela

Email: somy_13@hotmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/29

تاريخ القبول: 2021/07/02

تاريخ إرسال المقال: 2021/04/21

ملخص:

تعبّر اللغة عن الهوية الثقافية للمجتمعات، وتعتبر امتداد لكيان الدول التي تحرص على تعليم لغتها لغير الناطقين بها، ومن ثم نشر ثقافتها وحضارتها وتأكيد وجودها أمّا حيّة تصنع الحياة وتقود ثقافة العالم وحضارته. وفي سبيل تحقيق ذلك وبالنظر الى الموروث الحضاري والثقافي تعتمد الدول لغة واحدة أو أكثر من لغة رسمية في دساتيرها ومنظوماتها القانونية. وتعتبر هويتنا الثقافية الجزائرية متعددة ومتنوعة من شمالها الى جنوبها ومن شرقها إلى غربها. ويهدف المقال الى تحديد اللغة كموروث حضاري في الدساتير الجزائرية وفي القوانين النازمة للغة الرسمية المعتمدة في الجزائر، سيما أن اعتماد اللغة الأمازيغية من بين اللغات المحلية، كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية كان من الأسباب الداعية للكتابة في هذه الجزئية، آخذين بنظر الاعتبار النضال التاريخي في سبيل الاعتراف باللغة الأمازيغية والعمل على ترقيتها. وهو الأمر الذي تفتقر له اللهجات المحلية الأخرى رغم أهميتها الثقافية. الكلمات المفتاحية: التنظيم الدستوري، اللغة الرسمية، اللغة المحلية.

Summary

Language expresses the cultural identity of societies, and is considered an extension of the entity of states that are keen to teach their language to non-speakers, and then spread their culture and civilization and affirm their existence as living nations that create life and lead the world's culture and civilization. In order to achieve this and in view of the civilizational and cultural heritage, countries adopt one or more official languages in their constitutions and legal systems.

The article aims to define the language as a cultural heritage in the Algerian constitutions and in the laws governing the official language adopted in Algeria, especially since the adoption of the Amazigh language among the local languages as an official language in addition to the Arabic was one of the reasons for writing in this part, taking into account the historical struggle in The way to recognize the

Amazigh language and work to promote it. This is something that other local dialects lack, despite their cultural importance.

Key words:

Constitutional organization, Official language, Local language.

مقدمة:

النظام اللغوي لا غنى للبشرية عنه في التفاهم والتعبير والعمل، وهو أساس كل نشاط ثقافي، ووظيفته هي الدلالة والإيحاء، وهو وثيقة الصلة بالإنسان وبيئته، يربط بين أعضاء المجتمع الواحد، فضلا عن أنه يربط بين الأجيال. إذ تعتبر من أهم أدوات التفاهم والاحتكاك بين أفراد المجتمع في جميع ميادين الحياة، وبدون اللغة يتعذر نشاط الأفراد المعرفي. وترتبط اللغة بالتفكير ارتباطا وثيقا، فأفكار الإنسان تصاغ دوما في قالب لغوي، حتى في حال تفكيره الباطني. فقط في اللغة تحصل الفكرة على وجودها الواقعي وترمز الى الأشياء المنعكسة فيها.

وباعتبار اللغة رصيда مشتركا لجميع الجزائريين دون استثناء فقد أثار مشروع تعديل الدستور الذي قدمه رئيس الجمهورية للاستفتاء يوم 2020/11/01، جدلا واسعا أوساط الهيئة الناجبة والرأي العام عموما.

وفي خضم الجدل السياسي، يعود النقاش الى المادة الرابعة من الدستور في صيغتها على أن تمازغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية، وقد حملت دياحة الدستور تعريفا للمكونات الأساسية للهوية كما جاء في نصها: "الإسلام والعروبة والأمازيغية التي تعمل الدولة على ترقيةها وتطوير كل واحدة منها وتمتد جذور نضالها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد".

الأمر الذي دعانا إلى كتابة ورقة بحثية حول اللغة وفقا لما هو معروف في أدبيات القانون الدستوري والقانون التنظيمي للغة آخذين بنظر الاعتبار الظروف والأسباب والجهود الداعية إلى دسترة أكثر من لغة ونقلها إلى مصاف اللغة العالمية التي تعتبر الكتابة المدخل الرئيسي لها مع تحديد الزمن السياسي لمثل هذا التفعيل.

وكانت اللغة وماتزال مجال أبحاث عدة في مختلف العلوم منها اللسانية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والقانون، لذلك أعطيت لها من حيث الدراسة والبحث أهمية ومفاهيم عدة تختلف باختلاف تلك العلوم.

وأن الفكرة التي دعنا للبحث في موضوع اللغة من منظور دستوري وقانوني جاءت لتجيب عن تساؤل مفاده: ما لمقصود باللغة عموما؟ وما هو المعيار الذي تعتمده الدولة لاختيار لغة رسمية معينة من بين اللغات الأخرى الموجودة لديها؟.

وانطلاقا من فكرة أن اللغة تعتبر أحد أهم العوامل التي تساعد على قيام التنظيمات الاجتماعية البشرية وتعطيها استمرار في الزمان والمكان وللوقوف على موقف المؤسس الدستوري من اللغة، وكذا القوانين الناظمة لها يتطلب منا الموضوع تقسيمه إلى محورين، في الأول نتناول مفهوم اللغة وفقا لتعريفها وتبيان طبيعتها، أهميتها، وفي المحور الثاني نبين فيه التنظيم الدستوري والقانوني للغة في الجزائر.

المحور الأول: مفهوم اللغة

في بعض التجاذبات الثقافية والسياسية التي تعرفها الجزائر وخاصة فيما يتعلق بالأمازيغية وتحديدًا في الشق اللغوي منها، نجد كثيرًا من الخلط في عدم التمييز بين اللغة واللهجة، وبين اللغة الرسمية والمحلية تمييزًا يفضي بنا إلى رفع اللبس عن المفاهيم الدقيقة للغة بشكل عام والفرق بين اللغة الرسمية والمحلية وذلك وفقًا للنقاط الآتية:

أولاً: تعريف اللغة

إن اللغة كأي مصطلح لها تعريف من حيث الاشتقاق وتعريف آخر من حيث الاصطلاح والذي سوف نحاول تبينه فيما يلي:

1. اشتقاقها

أصلها لغوي أو لغو حذف منها الياء والواو، والهاء عوض، وعلى هذا فوزنها فعة، وجمعها: لغى ولغات ولغون، والنسبة إليها لغوي (بضم اللام ولا يجوز فتحها)¹.

وجاء في لسان العرب لابن منظور في باب لغا، أن اللغة على وزن فعلة من لغوت أي تكلمت، وأصلها: لغوة، ككرة، وثبة، كلها لاماتها و واوات، وقيل أصلها لغى أو لغو والهاء عوض لام الفعل، وجمعها لغى مثل برة أو برى والجمع لغات أو لغون².

وقد وردت في القرآن الكريم بمعان متعددة تفيد اللغة العربية أو الأعجمية إذ جاء في قوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) وقوله تعالى: (قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)³.

ولغا: اللغو واللُّغَا: السقيط وما لا يعتد به من كلام وغيره، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع، قال الله تعالى في كتابه العزيز: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ)⁴، و اللغو في الأيمان ما لا يعقد عليه القلب.

وكلمة لاغية بمعنى فاحشة، لقول الله تعالى في كتابه العزيز: (لا تسمع فيها لاغية)، وتأني بمعنى إبطال الشيء، ألغيت الشيء أي أبطلته وكان ابن عباس رضي الله عنهما يلغي طلاق المكره أي: يبطله وألغاه من العدد. وقال الشافعي كما ورد في لغات العرب للدجني: "اللغو في لسان العرب، الكلام غير المعقود عليه".

وجاءت في الفرنسية بمصطلح langue وفي اللغة الإنجليزية بمصطلح language أي أسلوب، ولهجة، وطريقة تعبير⁵.

2. التعريف الاصلاحي

عرف القدماء اللغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ولم تستطع التعريفات الحديثة للغة أن تتجاوز هذا التعريف الموضوعي، غير أن تعريف اللغة بوظيفتها يختلف عن تعريفها بحقيقتها وعلاقتها بالإنسان.. فاللغة هي الإنسان، وهي الوطن والأهل، واللغة التي هي نتيجة التفكير.. هي ما يميز الإنسان عن الحيوان وهي ثمرة العقل والعقل كالكهرباء يعرف بأثره، ولا ترى حقيقته.

والأصل في اللغة أن تكون مسموعة أي أن إنسانا ينطقها بلسانه وشفثيه فيسمعها إنسان آخر بأذنيه، ولكن عندما عرفت الكتابة بالرسم أو بالحرف منقوشة علي الحجر أو مكتوبة علي الورق أصبحت هناك لغة مقروءة أي أن الإنسان يقرأها بعينه. وأصبحت هناك لغتان إحداهما سمعية والأخرى بصرية.

اللغة نظام لغوي يتلقاه الفرد عن مجتمعه بطريق التعليم والتقليد، كما يتلقى عنه سائر النظم الاجتماعية الأخرى، ويصب أصواته في قوالبه، ويحتديه في تفاهمه وتعبيره. وهي تقوم على عناصر ثلاثة: الأصوات، الألفاظ، والجمل. واللغة ليست من الأمور التي يضعها فرد معين أو أفراد معينون، وإنما تولده طبيعة الاجتماع، وتنبعث على الحياة الجمعية، وما تقتضيه هذه الحياة من تعبير عن الخواطر، وتبادل للأفكار.

وهكذا فإنها ليست غاية مقصودة لذاتها، إنما هي وسيلة ضرورية للتفاهم والثقافة والعلم، وهي القلب الذي يصب فيه التفكير، فكلما ضاق هذا القلب واضطربت أوضاعه، ضاق نطاق الفكر واحتل إنتاجه.

وهي ظاهرة بسيكولوجية اجتماعية ثقافية مكتسبة، لا صفة بيولوجية ملازمة للفرد، تتألف من مجموعة رموز صوتية لغوية اكتسبت عن طريق الاختبار معاني مقررة في الذهن. وبهذا النظام الرمزي الصوتي تستطيع جماعة ما أن تتفاهم وتتفاعل. وباللغة فقط الإنسان إنسانا، وباللغة فقط صار الإنسان إنسانا، وباللغة فقط تطورت الحضارة وتقدم العمران وبلغ العقل الإنساني ذروته.⁶

وتعرف اللغة بأنها نسق من الإشارات والرموز وتشكل أداة من أدوات المعرفة، وتعد اللغة أهم وسائل التفاهم والاحتكاك بين أفراد المجتمع في جميع ميادين الحياة، وبدون اللغة يتعذر نشاط الناس المعرفي، وترتبط اللغة بالتفكير ارتباطا وثيقا، فأفكار الناس تصاغ دوما في قالب لغوي.

ويعتبر تعريف ابن جني وهو أقدم تعريف عرفه العرب حيث قال: "أما حدها (اللغة) فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" وكذلك فعل ابن سيده في تعريفه: "صوت يعبر عن المعنى المتصور في النفس"⁷. ويشير فخته إليها بقوله: "اللغة تجعل من الأمة الناطقة بها كلا متراسا خاضعا لقوانين. إنها الرابطة الوحيدة الحقيقية بين عالم الأجسام وعالم الأذهان".

بينما يرى فوسلر أن اللغة القومية وطن روحي يؤوي من حرم وطنه على الأرض. ويعتبر مصطفى صادق الرافعي أن اللغة مظهر من مظاهر التاريخ، والتاريخ صفة الأمة. كيفما قلبت أمر اللغة -من حيث اتصالها بتاريخ الأمة بها- وجدتها الصفة الثابتة التي لا تزول إلا بزوال الجنسية وانسلاخ الأمة من تاريخها.⁸

ووصفها ابن خلدون بقوله (اعلم أنّ اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني، وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها، وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنما هو بالنظر إلى التراكيب. أما ابن حزم فعرفها بأنها: (ألفاظ يعبر بها عن المسميات، وعن المعاني المراد إفهامها، ولكل أمة لغتهم)⁹.

ثانيا: أهمية اللغة

إن اللغة من أهم الوسائل الرئيسية للتواصل بين البشر على مرّ العصور، ومما أعطى اللغة مكانة أنها تعددت واختلفت من مجتمع لآخر، فكان كل مجتمع يستخدم مفردات مختلفة عن المجتمعات الأخرى للتعبير عما يحتاج أو يفكر

به، مما جعل قيمتها تبرز في الفن والأدب والخطابات، فضلاً عن أنها تُمكن من تدوين الأفكار وحفظها، بالإضافة إلى أنها ساعدت في نقل تراث الأجداد جيلاً بعد جيل.

وحرصت اللغة كثيراً من المفكرين، والفلاسفة وعلماء النفس، وعلماء اللغة، وعلماء التفسير والحديث، والباحثين في مختلف التخصصات والمعارف، التي تعد اللغة مفتاحها الأساس في الاكتساب والنقل إلى العناية بدراسة اللغة ووظائفها، واكتشاف أبعادها المتعددة من زمانية ومكانية واجتماعية ونفسية ومعرفية.

حيث تراكم ذلك في ميراث ثقافي وعلمي تصعب الإحاطة به، ذلك أن اللغة هي المفتاح لمعرفة الحياة الإنسانية، وإلقاء الضوء على أهم المقومات وشروط إنسانية الإنسان.

وتشغل اللغة مكاناً ذا أهمية أساسية في كيان المجتمع العضوي، إذ هي أقوى الروابط بين أعضاء المجتمع، وهي رمز الحياة للمجتمع المشترك، بل هي عامل مهم للترابط بين جيل وجيل، وهي وسيلة الانتقال للثقافات بين العصور. وهي أيضاً وسيلة الحركة الإنسانية كلها، في المجال العلمي والسياسي والثقافي والإعلامي والاجتماعي... فاللغة وعاء ذلك كله، وإذا تراجعت اللغة أو تعطلت، توقفت الحركة الإنسانية وانقطع الاتصال والتواصل والتفاهم، ذلك أن اللغة هي من أدق طرق المواصلات وأوعية المعلومات، وتواصل الأجيال، وتحقيق النقل الثقافي، والتراكم المعرفي، وحفظ المخزون التراثي، وجسر التبادل المعرفي.

إن الاهتمام باللغة مستمر في كل عصر، لأن اللغة من أهم مقومات المجتمع، وقد نتج عن هذا الاهتمام المتواصل أبحاث في غاية الأهمية في كل عصر. ومما لا شك فيه أن اللغة نعمة من الله اختص بها البشر دون غيرهم، ولن نستطيع أن نتصور أن هنالك مجتمعا بشرياً لا لغة له¹⁰.

وتأكيداً على أهمية اللغة في حياة الشعوب والأمم، اعتمدت منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) تاريخ 21 فبراير من كل عام يوماً للغة الأم، كذلك أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2008م عاماً دولياً للغات، وأسندت مهمة تنسيق الأنشطة المتعلقة بهذا العام لمنظمة اليونسكو.

ويؤكد بعض الباحثين بأن اللغة ثروة اقتصادية، وأن تراكم المعرفة بها يعادل -في الأهمية والقيمة- تراكم الثروة المادية في باطن الأرض وعلى ظهرها وفي خزائن البنوك، ويتفق في ذلك عالم الاقتصاد الأمريكي (روبرت لولوا) في نظريته عن النمو الجديد إذ يرى أن التعليم باللغة الأصلية يعد استثماراً مثالياً طويل الأجل، تزيد فوائده كلما أحسنت مؤسسات التعليم حسن إدارته واستشراف أهميته، وللتدليل على الأهمية الاقتصادية للغة يكفي أن نسوق عبارة رئيس الوزراء البريطاني (جوردون براون) عندما كان وزيراً للمالية، والتي أكد فيها أن بريطانيا يمكنها أن تحقق التوازن التجاري لوارداتها المتزايدة من الأجهزة الكهربائية المنزلية والأزياء والبضائع الصينية الأخرى بتصدير شيء واحد وهو اللغة الإنجليزية¹¹.

ثالثاً: طبيعة اللغة

إن وجود لون واحد من ألوان الاستعمال اللغوي ضرب من المستحيل، إذ أن الاستخدام اللغوي ينقسم إلى مستويين من الأداء يسهل التمييز بينهما: مستوى اللغة المثالي "الفصيح" الذي يستخدمه المثقفون، وبعض أجهزة الدولة

في المخاطبات، وفي المؤتمرات وغيرها، ومستوى اللغة المنحرف "العامي" الذي يشيع على ألسنة سواد الناس في مختلف مجالات الحياة العامة.

وتختلف طبيعة اللغة وتعاملاتها فيما إذا كانت اللغة الرسمية أو المحلية في الدولة، والتي تنعكس آثارها على صياغة القوانين والنصوص الدستورية وفيما يلي سوف نعرف الفرق بين اللغتين الرسمية والمحلية وخصائص كل منهما.

1. اللغة الرسمية

هي لغة تُعطى اعتباراً قانونياً خاصاً في دولة معينة. عادةً ما تكون لغة الدولة الرسمية اللغة المستخدمة داخل الحكومة (على سبيل المثال في المحاكم والبرلمان والإدارات). بما أن "وسائل تعبير شعب لا يمكن تغييرها بأي قانون"، فإن عبارة "لغة رسمية" لا تشير عادةً إلى اللغة المستخدمة من طرف شعب أو دولة، وإنما إلى اللغة المستخدمة من طرف حكومتها¹².

ولمفهوم اللغة الرسمية مدلولات كثيرة، فقد يقصد بها تلك التي اعتمدها الأمم المتحدة وهي اللغات الست: العربية¹³، الصينية، والإنجليزية والروسية والفرنسية والإسبانية وذلك بوصفهم سبيل التواصل الواضح والموجز بشأن القضايا ذات الاهتمام العالمي.

ويقصد بها أيضاً اللغة التي يشير إليها الدستور، وتنظمها القوانين داخل دولة أو ولاية أو إمارة أو منظمة كيفما كان نوعها، وتفرض في جميع المجالات الرسمية للدولة، من إدارات الحكومة والمؤسسات والهيئات، وتستعملها المؤسسات الخاصة التي تتعامل مع عموم المواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة¹⁴.

وحتى يمكن اعتبار لغة ما رسمية يجب أن تكون لغة الأغلبية فلا يوجد بلد تعيش فيه قومية واحدة، فيكون لابد من اعتماد لغة إحدى المكونات على حساب الأخرى.

كما يجب أن تكون لغة موحدة لمختلف المكونات، بمعنى أن تتوفر على عوامل تجعلها أكثر انتشاراً على امتداد البلاد من غيرها من لغات الوطن الأخرى. كحال اللغة العربية في الكثير من الدول العربية ومنها الجزائر¹⁵ والتي لم تعرف إلا من بعد مجيء الفتوحات الإسلامية إلى الشمال الإفريقي سنة (27 هـ 647 م)¹⁶.

وتعتبر اللغة العربية أو لغة الضاد هي واحدة من أكثر اللغات انتشاراً ضمن مجموعة اللغات السامية، في دول الوطن العربي إضافة للعديد من المناطق الأخرى مثل تركيا، والأحواز، ومالي وتشاد، والسنغال، وإثيوبيا، وأريتيريا، وإيران، وجنوبي السودان.

فاللغة العربية تعتبر لغة مقدسة على اعتبار أنها لغة القرآن، حيث لا تتم الصلاة والعبادات الأخرى في الدين الإسلامي إلا بإتقان اللغة العربية، كما أنها لغة شعائرية لدى عددٍ من الكنائس المسيحية على امتداد الوطن العربي، وقد تمت كتابة العديد من الأعمال الفكرية والدينية اليهودية بها وتحديداً في العصور الوسطى.

وكان لانتشار الدين الإسلامي تأثيراً مباشراً وغير مباشر في رفع شأن ومكانة اللغة العربية، حيث أصبحت لغة العلم والأدب والسياسة لأزمنة طويلة في الديار التي حكمها المسلمون، بالإضافة لهذا فقد كان للغة العربية تأثير كبير على عددٍ من اللغات الأخرى على امتداد العالم الإسلامي كالفارسية، والتركية، والكردية، والأمازيغية، والماليزية، والأردوية،

والألبانية، والإندونيسية، وبعض من لغات جنوب إفريقيا كالسواحلية والهاوسا والأمهرية والتجرية والصومالية، إضافة لبعض من اللغات الأوروبية وخاصة البرتغالية، والإسبانية، والصقلية، والمالطية، ويتمّ تدريسها بشكل رسمي أو اختياري في عدد من الدول الإفريقية والإسلامية المحاذية للبلاد العربية¹⁷.

أيضا أن يتوافر فيها ما يجعلها تكون لغة انفتاح جهوي وعالمي بمعنى أن يشترك فيها البلد مع محيطها لإقليمي والدولي¹⁸.

وتكمن أهمية اللغة العربية في إنفرادها عن نظائرها من اللغات في الهوية فمن خلال اللغة العربية واستخدامها بالشكل الصحيح يُساعد الفرد على المحافظة على هويته العربية التي يتغنى بها ويُمجدها بين الشعوب.

زيادة على قدرتها على مواجهة التغيرات التي تصيب المجتمع، فهي كوعاء يمكنها استيعاب كل هذه التغيرات، ففيها الحشونة والرقّة، وفيها العذوبة والغلظة، زهي مرنة يمكن الاشتقاق من ألفاظها.

كما تُعد اللغة العربية وسيلة الاتصال الأساسية في الدول العربية، وبالرغم من تقدم المجتمع وتعدد اللغات، إلا أن اللغة العربية ما زالت وستبقى اللغة الأولى للتواصل بين أفراد الدول الإسلامية والعالم العربي بأجمعه.

لغة القرآن الكريم: هذا الأمر جعل اللغة العربية هي اللغة السامية والمشرقة بين اللغات الأخرى. غير قابلة للتحريف: فما يُميز اللغة العربية أنّها لغة مستمرة وباقية ومن الصعب اندثارها أو زولها¹⁹.

وإذا كانت اللغة العربية -عبر النص المقدس المعجر- قد نشأت وتحدّرت كلغة ثورة علمية على الجاهلية بدءا من البناء المعنوي الذي يعتمد على الرؤيا والتجربة والحدس، ويربط الأفعال بمسبباتها والأحكام بعلمها، وترسيخا لشرعة الفطرة التي جبل عليها الخلق عبر تكريس نفس المنهج وإعلان مبادئ وقيم المعاملات، وتولي التنظيم المحكم التفصيلي لبنى الأسرة اللبنة الأولى للمجتمع وشبهها فإنّها -وهي تفخر باختيارها لسان الوحي المقدس- لغة الفنون والإبداعات القابلة للتلقيح والتفتح على السنة الغير، والتأثير والتأثر في غياب أي صراع، وهو تفتح يزخر به النص المقدس المعجز المتضمن لتعابير أعجمية مدججة²⁰.

2. اللغة المحلية

تصاحب اللغة الرسمية في كل أمة، بل في كل دولة من الدول لغة أو عدة لغات محلية، إلى جانب اللغة الرسمية ويطلق عليها اللغة المحلية إذ تنشأ في بيئة جغرافية محددة أو سكان أو تجمعات سكانية معينة بمعزل أو بالتفاعل مع اللغة السائدة وقد تسبق اللغة السائدة التي قد تتطور بعوامل مساعدة مثل الدعم الرسمي أو الانتشار بعوامل ذاتية مثل ارتباطها بدين أو لوجود خصائص بذات الشهرة التي تكتسبها اللغة الرسمية²¹.

وقد جرت عادة علماء اللغة أن يطلقوا على هذا النوع من اللغات اسم اللهجات المحلية، وتختلف هذه اللهجات بعضها عن بعض اختلافا كبيرا في المساحة التي يشغلها كل منها، فمنها ما يشغل مقاطعة كاملة من مقاطعات الدولة، ومنها ما تضيق منطقتها فلا تشمل إلا بضعة قرى متقاربة، ومنها ما يكون وسطا بين هذا وذاك.

وكثيرا ما تختلف هذه المناطق اللغوية في حدودها عن المناطق المصطلح عليها في التقسيم الإداري والسياسي²².

ويتمثل الهيكل اللغوي العام للمحلية (العامية) الجزائرية في اللهجات الإقليمية التي تختلف من جهة الى جهة، بل أحيانا تختلف من قرية الى قرية مجاورة لها²³ وهي: القبائلية- نسبة إلى منطقة القبائل الواقعة إلى الشرق من مدينة الجزائر العاصمة، وهي منتشرة في ولايات تيزي وزو وبجاية بالشرق، و البويرة و بومرداس بالوسط، وهي الأكثر تحدثاً من حيث العدد. وأطلق قطاع من سكان هذه المناطق، قبل سنوات عدة، تنظيماً انفصالياً على أساس التميز اللغوي. ويتعامل التنظيم مع سكان بقية مناطق البلاد بأنهم جزائريون، في حين يطلق على سكان الولايات الأربع المذكورة مسمى قبائليين.

وهناك اللهجة الشاوية، المنتشرة شمال شرقي البلاد، في محيط مدن باتنة وتبسة وخنشلة وسوق أهراس بالشرق. وتنتشر اللهجة الطرقية أو التارقية في مدينة تمنراست ومحيطها بأقصى جنوب الجزائر. وهناك المزابية - أو الميزابية - نسبة إلى منطقة المزاب و«عاصمتها» مدينة غرداية (600 كلم جنوب العاصمة) والتي شهدت بين عامي 2011 و2013 «حرباً عرقية ولغوية ومذهبية، بين أمازيغ المنطقة الذين يتبعون المذهب الإباضي، وعربها المسمون شعابنة التابعين للمذهب المالكي.

وتنتشر المزابية أيضاً، في منطقة وادي سوف التي تعرف ببوابة الصحراء، وهي قرية من الحدود التونسية. وهناك اللهجة الشلحية في بشار (غرب البلاد) وشينوي في تيبازة غربي العاصمة. واللافت أن «القبائلية» تصدر بقية اللهجات سياسياً؛ ذلك أنه، تاريخياً كان «القبائليون» هم الذين ناضلوا من أجل «القضية الأمازيغية» مع الإشارة إلى التوزيع الجغرافي للهجات الأمازيغية وتباعد المسافات بين مناطق الأمازيغ كانا حائلاً دون وحدة اللغة²⁴.

وقد ذهب المصادر الكلاسيكية من لاتينية ويونانية الى أن إسم "أمازيغ" قديم جداً، وكان معروفاً في العهد الفنيقي، وتشير كلمة أمازيغ الى الاسم الذي يسمي به البربر أنفسهم و مؤنث أمازيغ هو "تمازيغت" يطلق على المرأة واللغة أيضاً. لكن علاقة الأمازيغية باللغات السامية تبينه وجهة نظر باحثين يرون قدم الأمازيغية التي وجدت قبل 07 آلاف سنة قبل الميلاد، مقارنة بالسامية التي ظهرت في الألفية الثالثة قبل الميلاد²⁵.

وفي رأينا أن ما يميز اللغة المحلية وفقاً لما تم ذكره أنها لغة دارجة أو ما تسمى بالعامية، وهي تلك المتداولة بين أفراد الشعب أو في حدود مجموعة من الناس وفي مكان معين، بحيث يقوم تنظيمها على اهتمامهم بها آخذين في ذلك اعتباراتها التاريخية خاصة.

المحور الثاني: موقف الدستور والقوانين من اللغة

اعترفت الحكومة بأكثر من لغة واعتمدها كلغة رسمية في الدولة، وأن في دستورها، وتشريع قانون ينظمها هو دليل على الاعتراف للأقليات بحقوقهم المشروع والذي سوف يحافظ دون شك على تجانس ووحدة الشعب الجزائري، ولكن هل تختل كفتا الميزان إن تم الاعتراف بلغة أقلية على حساب باقي الأقليات سيما إن صح لنا التعبير أن الجزائر ابتليت بازواجية لغوية تمثلت أساساً في دسترة اللغة العربية والأمازيغية على حساب باقي اللهجات الوطنية على؟ وفيما يلي سوف نحاول التوصل إلى إجابة مقنعة وفقاً للنقاط الآتية:

أولاً: موقف الدستور الجزائري

تعتبر اللغة جزءاً ومكوناً أساسياً للهوية الوطنية، لذلك تحرص كل دولة على بيان وتحديد لغتها الرسمية والوطنية، بل أن هذا التحديد يكون في مصاف قاعدة دستورية في الكثير من الدول، وفيما يلي سوف نتناول موقف الدستور الجزائري من اللغة سواء كانت لغة عربية أو لغة أمازيغية:

1. اللغة العربية

في بعض التجاذبات الثقافية والسياسية التي تعرفها الجزائر، وخاصة فيما يتعلق باللغة نجد الكثير من الخلط، وقد تضمنت الدساتير الجزائرية الحق في استعمال اللغة واعتبرتها من المبادئ العامة التي تحكم الشعب الجزائري. ويظهر ذلك جلياً من خلال الباب الأول المتعلق بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري وفقاً لدساتير 1963، 1976، 1989، 1996²⁶.

وتشكل اللغة العربية في الجزائر إضافة لكونها عنصر هوية وطنية - قيمة دستورية عليا من الناحية القانونية فهي مبدأ يعبر عن السيادة الوطنية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، كما أنها جزء من النظام العام ويقع على السلطات الإدارية تبعاً لذلك حمايتها وردع كل ما يمكن أن يمس بها.

وباستقراء مواد هذه الدساتير نجد أن هناك تطور في ترسيم اللغة العربية وفقاً لهذه الدساتير بدءاً من دستور 1963 حيث اعتبرت المادة (05) منه أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة²⁷، مع إمكانية استعمال اللغة الفرنسية إلى جانب العربية إلى حين تحقيق تعميم اللغة العربية²⁸.

ولعل المنطق المستعمل في دسرة اللغة العربية في دستور 1963 بهذه الطريقة يفسره تصريح ديغول في أحد مذكراته بقوله: "وهل يعني أننا تركناهم يحكمون أنفسهم يترتب التخلي عنهم بعيداً عن أعيننا وقلوبنا قطعاً لا فالواجب يقتضي منا مساعدتهم لأنهم يتكلمون لغتنا ويتقاسمون معنا ثقافتنا".

ما يفيد رغبة الاستعمار الفرنسي في تكريس الهيمنة الثقافية والسعي إلى أن تبقى الجزائر فرنسية من عدة أوجه وتحافظ على الطابع الذي اكتسبته²⁹.

والذي لم نجده في باقي الدساتير وفقاً لما تنص عليه المادة (03) من دساتير 1976، 1989، 1996 على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة³⁰.

فالعربية هي اللغة الرسمية دستورياً، صدرت في سبيل تعميمها تشريعات كثيرة إلزامية، يعاقب مخالفتها. ويقصد بها هنا اللغة العربية الفصحى³¹، وليس العرييات أي التنويعات المختلفة للعربية العامية المتداولة أكثر من الفصحى، حيث يقتصر التوظيف الرسمي لها كلغة تحتل المرتبة الأولى والأخيرة³².

وتعتبر مسألة تعديل اللغة العربية من الضوابط الموضوعية في تعديل الدستور الجزائري، فيحظر مساسها بالتغيير وفقاً لنص المادة 5/223 من دستور 2020.

وعلى الرغم من وجود اللغة الأمازيغية كلغة رسمية مدسرة، إلا أن ذلك لا يعتبر مزاحماً للغة العربية ولن يؤثر في مكانتها كلغة عالمية و وطنية.

وتستحق اللغة العربية هذه المكانة الدستورية لأن الدستور هو إنعكاس لفلسفة الأمة، ويجب أن تعبر النصوص الدستورية عن مبادئ الأمة وقيمها العليا باعتبارها وحدة متجانسة، ولاشك أن اللغة تشكل أحد العوامل الحاسمة التي يعتمد عليها في الدستور لإظهار هذه المجموعة ككيان متجانس ومتميز.

2. اللغة الأمازيغية

تمازيغت يعتبرها المؤرخون وعلماء اللغة إحدى اللغات الأفريقية الحيّة، حيث تمتد من ليبيا وبعض قبائل التشاد شرقاً إلى جزر الكناري بالحيط الأطلنطي غرباً (عمل الإسبان على إلغائها تماماً لدى قبائل الغوانش، وبدأت بالعودة تدريجياً)، ومن أشهر الملوك الذين تحدثوا بالأمازيغية هم يوغرطة، شوشناق، ماسينيسا ويوسف بن تاشفين. كما تعتبر "تمازيغت" لغة شمال أفريقيا لغة حامية مثل المصرية القديمة، ويقول الباحث المغربي في اللغات محمد المدلولي أنه يمكن اعتبار اللغة الأمازيغية متفرعة مباشرة من اللغات السامية، غير أن بعض الباحثين كأحمد بوكوس يرون أن الأمازيغية ليست حامية ولا سامية وإنما لغة مستقلة بذاتها. ويرى كارل برسه أن الأمازيغية لغة متأثرة باللغات الأفريقية الآسيوية أي الحامو-سامية وأن الكلمات المشتركة بين اللغات الأفريقية الآسيوية هي ثلاثمائة كلمة. القول أن "تمازيغت" هي لغة تفككت إلى لهجات عديدة حسب القبائل المنتشرة جغرافياً بأقاليم شمال أفريقيا الممتدة على مسافات ومساحات واسعة، وهذه اللهجات لم يعمل سكان أفريقيا على تطويرها كتابياً لذلك ما زال المتخصصون في اللغة الأمازيغية بالجامعات في حيرة من أمرهم بخصوص ربط اللهجات المحلية باللغة الأكاديمية. ومبرر ذلك أنه يوجد فرق شاسع بين هذين الاتجاهين حيث الأولى يتحدث بها السكان شفهيّاً في حين الثانية تخضع لقواعد معينة في كتابتها ونطقها.

كما أنها - أي تمازيغت - لا تحتكم إلى حرف موحد لتطويرها وهو بالضرورة حرف "التيفيناغ"، لأن أي لغة بالعالم ترغب في حجز مكانها تتقوى من خلال حرفها الخاص، ولذلك تعاني اللغة الأمازيغية من عدم الاستقرار على مستوى الكتابة في حين يبقى تداولها على الألسن غير كاف لاستمرارها كلغة في المستقبل لدى الأجيال، وهو ما يترجم الصراع الخفي بين دعاة الحرف الفرنسي والعربي للغة، وهو صراع أيديولوجي أكثر منه تمكيناً لتمازيغت وإعادة الاعتبار لها كلغة تحتاج إلى الرعاية والتطوير.³³

إن الاعتراف الدستوري برسمية اللغة الأمازيغية كإحدى المكونات التاريخية للهوية الجزائرية لم تشد عن هذه القاعدة التاريخية حيث لم تكن سهلة المنال، بل جاءت نتيجة مطالب قادتها حركات حقوقية أمازيغية والتي تبنت مطلب الحقوق اللغوية كإحدى مطالب حقوق الإنسان المدنية والسياسية والثقافية.

وقد اقترن أول ظهور للأمازيغية في دستور 1996، حيث جاء في نص الفقرة الرابعة من ديباجة الدستور: "كانت ثورة نوفمبر نقطة تحول فاصلة في تقرير مصير الجزائر وتنبجاً لمقاومة ضروس، واجهت بها الاعتداءات على ثقافتها وقيمها والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، التي تعمل الدولة دوماً لترقية وتطوير كل واحدة منها"³⁴، وقد شكلت هذه الفقرة من الديباجة قطيعة نهائية مع ردح طويل من الزمن تنكرت فيه الدولة الرسمية لأحد ركائز هويتها الوطنية، مما عد بمثابة مصالحة سياسية مع الذات والتاريخ.

وعلاوة عن الدلالة الرمزية التي أتى في سياقها ترسيم البعد الأمازيغي ك مكون أساسي لهوية الدولة، وذلك بإقراره في ديباجة الدستور لما تحمله هذه الأخيرة من اعتبارات شكلية وقيمة كونها خلاصة المبادئ الأساسية التي تحكم الدولة والمجتمع والعقيدة السياسية لقانونها الأساسي، فإن الاعتراف الدستوري ذاته يجسد إحقاقا لمسار الدفاع عن الهوية في الجزائر، الذي ترجم تراكمات مثقلة بالنضال الثقافي والمطالبات السياسية الهادفة للاعتراف بمكانة الأمازيغية كجزء في كيان الدولة الهوياتي منذ الاستقلال حتى لحظة سن دستور 1996³⁵.

ومسار دسترة اللغة الأمازيغية تزامن مع سياق الاحتجاجات والمطالب الشعبية التي مست منطقة القبائل سنة 2001، أو أنها جاءت كخطوة في مسار الإصلاحات التي تلت بروز ثورات الربيع العربي، والتي استبقت إرادته السياسية تداعياته السلبية بالتعجيل بالعديد من الإصلاحات الهادفة لتعزيز التمتع بالحقوق والحريات والانفتاح على القضايا الكلاسيكية العالقة في المجتمع، وأهمها المسألة الأمازيغية بترقية مكانتها كلغة رسمية في البلاد³⁶.

أين اعتبرت اللغة الأمازيغية لغة وطنية بموجب تعديلي دستور 1996 لسنتي 2002³⁷، 2008³⁸ استحدثت المادة (03) مكرر والتي تنص على أن تمازيغت هي أيضا لغة وطنية، تعمل الدولة على ترقيةها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

وبالتالي فإن نص المادة (03) مكرر لم يرتق باللغة الأمازيغية إلى مصاف الرسمية واعتبارها اللغة المعتمدة إداريا وسياسيا، بل إعتزف بها كلغة وطنية فقط.

وقد استطاعت أن تنتزع الاعتراف الدستوري بها،³⁹ بموجب نص المادة 04 من تعديل دستور 1996 لسنة 2016⁴⁰، ومشروع التعديل سنة 2020⁴¹ والتي نصت على أنه: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية تعمل الدولة على ترقيةها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

يحدث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية يستند المجمع الى أشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد...".

وبالتالي تعد اللغة الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة الجزائرية، والتي استطاعت أن تفرض نفسها كلغة مكتوبة بعد إقرارها في المنظومة التربوية مطلع عام 2002.

والتغيير الجوهري في إعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية كان بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016، وأكد مشروع التعديل المقرر لسنة 2020 مؤكدا على أن اللغة الأمازيغية تعتبر من الضوابط الموضوعية التي يحظر مساسها بالتعديل سواء بالحذف أو الإضافة⁴².

حيث تنص المادة 223 من دستور 2020، الفقرة السادسة على أن: "لا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس... تمازيغت كلغة رسمية ووطنية".

على هذا الأساس يبدو أن الجزائر قد تكيفت مع مخرجات الطرح السياسي للقضية الأمازيغية، في أن لبت المطلب الجوهري لحركات النضال من أجل الهوية الأمازيغية، جسدهته محطات الاعتراف التدريجي بها في الوثائق الدستورية للجمهورية الى أن نالت مكانة رسمية سامية في الدستور المعمول به⁴³.

ثانيا: موقف القوانين

إن فكرة ترسيم ودسترة اللغة يستوجب إصدار ترسانة من القوانين تدعيم وتنظم العمل باللغة الرسمية سيما على المستوى المؤسساتي في الدولة، وبناءً عليه فقد صدرت عدة قوانين لتنظيم اللغة الرسمية في الجزائر، سواء كانت لغة عربية أو لغة أمازيغية، وسوف نتناولها في الآتي:

1. اللغة العربية

لقد نشأ في الجزائر تلازم منطقي وتاريخي بين اللغة والوطنية، ومن الخطأ الفادح فصل اللغة العربية عن الوطنية في المجتمع الجزائري، لذلك يرى البعض أنه من الواجب تظافر الجهور لخلق حب اللغة الوطنية لدى الفئات الاجتماعية، وتنمية الروح الوطنية والشخصية الجزائرية العربية، والعمل على إعطاء اللغة العربية مكانتها الطبيعية باعتبارها لغة وطنية رسمية⁴⁴.

وتدعيماً لذلك صدرت عدة قوانين لتنظيم اللغة العربية وفقاً لما نصت عليه الدساتير الجزائرية وكان من بينها، الأمر رقم 68-92 المؤرخ في 26 أبريل 1968 المتضمن إجبارية تعميم استعمال اللغة العربية على الموظفين ومن يمثلهم⁴⁵.

صدور الامر 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، والمتعلق بالحالة المدنية للأفراد، إذ نصت المادة 37 منه على أن يتم تحرير كافة العقود باللغة العربية.

أيضاً تم صدور الأمر 73-55 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973، حيث يتعلق بتعريب الأختام الوطنية و أوجب وضع اللغة العربية دون غيرها في كل كتابة محفورة على الأختام الوطنية، مع منح مدة ستة أشهر للسلطات التي تستخدم لغة أجنبية في أختامها وتبديلها الى اللغة العربية.

وفي سنة 1986 تم إنشاء المجمع الوطني للغة العربية بموجب القانون رقم 86-10 المؤرخ في 19 أوت 1986 وهو هيئة وطنية لها طابع علمي ثقافي تتمثل أهدافه الأساسية في خدمة اللغة العربية من خلال السعي لإثرائها وتنميتها وتطويرها، وأيضاً المحافظة على سلامتها والسهرة على مواكبتها للعصر، غير أن ليس له أي دور في بلورة سياسة التعريب، واكتفى بكونه هيئة ثقافية فقط.

أيضاً في سنة 1991 تم صدور القانون رقم 91-05 المؤرخ في 16 جانفي 1991⁴⁶، المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية حيث نصت المادة الأولى منه على أنه: "يحدد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها وحمايتها". وقد اعتبر هذا القانون اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة وثابت من ثوابت الأمة.

كذلك صدر المرسوم الرئاسي رقم 92-303 المؤرخ في 04 جويلية 1992⁴⁷، المتضمن كفاءات تطبيق القانون رقم 91-05 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية. وقد نصت المادة الأولى منه على أن: "تعميم استعمال اللغة العربية بوصفها لغة وطنية ورسمية في جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها مبدأ راسخ لا يمكن التراجع عنه".

أما المادة (04) منه فنصت على أنه: "تسهر الهيئة الوطنية للتنفيذ المنصوص عليها في القانون رقم 91-05 على متابعة وتقييم الإجراءات المتخذة في كل القطاعات والتأكد من أن كل الإمكانيات المتوفرة لديها مستعملة فعلا وبصفة عقلانية لتطبيق القانون المذكور أعلاه".

كما أوجبت المادة (18) منه أن يكون الإعلام موجه باللغة العربية وأن تجرى جميع التصريحات والتدخلات والندوات وكل الحصص المتلفزة باللغة العربية مع مراعاة قانون الإعلام.

كذلك في سنة 1996 صدر الأمر رقم 96-30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996⁴⁸، المعدل والمتمم للأمر رقم 91-05 المتضمن تعميم إستعمال اللغة العربية. إذ نصت المادة 05 منه على أن: "ينشأ المجلس الأعلى للغة العربية ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهورية.

ويقوم المجلس الأعلى للغة العربية بمتابعة تطبيق أحكام كل القوانين الهادفة إلى إستعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها، وتقديم تقرير سنوي عن عملية تعميم إستعمال اللغة العربية إلى رئيس الجمهورية⁴⁹.

أما المادة السادسة منه فتنص على أنه "يعاقب بغرامة مالية من 1000 دج إلى 5000 دج كل من وقّع على وثيقة محررة بغير اللغة العربية أثناء ممارسة مهامها الرسمية أو بمناسبةها".

كما صدر المرسوم الرئاسي رقم 98-226 المؤرخ في 11 يوليو 1998 المتضمن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله. وحسب المادة 04 منه فإن المجلس الأعلى للغة العربية يقوم بالصلاحيات الآتية: "التنسيق بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية إستعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها".

ولقد كرس المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية مبدأ ضرورة احترام المتقاضى والقاضي للغة العربية حيث ألزمهما في المادة 08 من القانون السلف الذكر بمباشرة الإجراءات والعقود القضائية باللغة العربية تحت طائلة عدم القبول لتقديم الوثائق والمستندات باللغة العربية أو مصحوبة بترجمة رسمية إلى هذه اللغة تحت طائلة عدم القبول ومباشرة المناقشات والمرافعات باللغة العربية وأخيرا إصدار الأحكام القضائية باللغة العربية تحت طائلة البطلان⁵⁰.

أخيرا فإن في إعتبار اللغة العربية كلغة رسمية ووطنية تجعل كل المواطنين فاعلين ومتفاعلين مع كل المستجدات المعرفية والعلمية باعتبارها لغة القرآن الكريم ولغة التفكير والحضارة والتراث.

2. اللغة الأمازيغية

إن اللغة الأمازيغية تعيش غموضاً كبيراً بخصوص ترقيتها والاعتناء بها وتطويرها، فمع الخلاف الحاصل حول الحرف الذي تكتب به بين التيفيناغ، أم بالحرف العربي كما يستعمل ذلك المحافظون من مجتمع الأمازيغ في وسط الجزائر، أم ستخضع للأمر الواقع ويتم خطها بالحرف اللاتيني مثل ما يفرضه بعض المثقفين من قبائل الشمال الجزائري.

وفي سبيل تدعيم وترقية اللغة الأمازيغية تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 95/147، بتاريخ 27 ماي 1995 والذي تضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وترقيتها.

حيث تنص المادة (03) منه على أن: "ينشأ هيكل يسمى المحافظة العليا للأمازيغية، يكلف برد الاعتبار للأمازيغية وبترقية اللغة الأمازيغية وهو يخضع لأحكام هذا المرسوم ويدعى في صلب النص المحافظة العليا ومقرها الجزائر العاصمة".⁵¹

وتهدف المحافظة العليا الى رد الاعتبار للأمازيغية وترقيتها بكونها أحد أسس الهوية الوطنية، وإدخالها في منظومتي التعليم والاتصال.⁵²

وأسندت عدة مهام للمحافظة العليا أهمها القيام بتعريف وتحليل وتحضير وإعداد كل العناصر الضرورية لتنفيذ السياسة الوطنية من أجل رد الاعتبار للأمازيغية، إعداد بالاتصال مع مجموع القطاعات المدنية المخططات السنوية والمتعددة السنوات لإدخال اللغة الأمازيغية في منظومة التعليم وفي برامج تطوير مكانة اللغة الأمازيغية في منظومة الاتصال، كما تضمن تنسيق المخططات والبرامج المقررة وتسهر على تنفيذها وعلى متابعتها، وتباشر كل الدراسات المتصلة بميدان إختصاصها.⁵³

وتعتبر أول وثيقة قانونية ادرتها المحافظة السامية للأمازيغية مخصصة لحقوق الطفل، وهذا بمناسبة اليوم العالمي للطفولة الذي يصادف 01 جوان من كل سنة.

ويجمع الدارسون والخبراء في التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية بأن التعليم هو الآلية الناجعة والفعالة في الحفاظ على ثقافة ما ولغتها، وهو التعليم في نفس الوقت أحد آليات الدولة للتحكم في اللغة بل في السياسة الثقافية. هذا المعطى العلمي والواقعي هو ما جعل مطلب تعليم الأمازيغية وإدراجها في المنظومة التعليمية الوطنية إحدى الثوابت الأساسية للحركة الأمازيغية مما خلال من مذكرة أو مناظرة أو دراسة أمازيغية إلا أولت هذا المطلب عناية خاصة.⁵⁴

وفي سبيل تحقيق ذلك صدر مرسوم تنفيذي رقم 470/30 المؤرخ في 02 ديسمبر 2003 والذي يتضمن إنشاء مركز وطني بيداغوجي ولغوي لتعليم تمازيغت وتنظيمه وعمله، فيعتبر المركز مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتربية الوطنية.⁵⁵ وباعتبار المركز هيكل وطني للدراسة والبحث بتطوير وتعليم اللغة الأمازيغية.⁵⁶

كما تم إنشاء الجمع الوطني للغة الأمازيغية بموجب القانون العضوي رقم 17-18⁵⁷، مكلف بجمع المدونة اللغوية للأمازيغية بمختلف تنوعاتها اللسانية، وإعداد التهيئة اللغوية للأمازيغية على كل مستويات الوصف والتحليل اللغوي، إعداد قوائم للمفردات والمعاجم المتخصصة مع تفضيل توافقها.

أيضا القيام بأشغال البحث في اللغة الأمازيغية والمشاركة في إنجاز البرنامج الوطني للبحث في مجال اختصاصه. وضمان دقة وتفسير المصطلحات والمفاهيم في الميادين المتخصصة، وإعداد المعجم المرجعي للغة الأمازيغية وإصداره، والمساهمة في المحافظة على التراث اللامادي للأمازيغية، لاسيما من خلال رقمته.

كما يكلف بتشجيع كل أنواع البحوث والترجمة في اللغة الأمازيغية قصد الإثراء والحفاظ على التراث المرتبط بالذاكرة الوطنية.⁵⁸

وباعتبار الجمع السلطة المرجعية في المسائل المرتبطة باللغة الأمازيغية، فيمكنه المبادرة بكل دراسة أو بحث تهدف الى ترقية اللغة الأمازيغية، مستعينا في ذلك بالشخصيات العلمية والمؤسسات الوطنية. وإقامة علاقات تبادل مع الجمع والهيئات اللسانية المماثلة الوطنية أو الدولية⁵⁹.

ويتشكل الجمع الوطني للغة الأمازيغية من خمسين (50) عضوا على الأكثر، يتم اختيارهم من بين الباحثين والخبراء والكفاءات الثابتة في ميادين علوم اللغة المتصلة باللغة الأمازيغية والعلوم المجاورة، الذين يتمتعون بالجنسية الجزائرية ولهم مستوى جامعي. ويعينون بموجب مرسوم رئاسي⁶⁰.

ومما لاشك فيه أن مراحل إصدار هذه القوانين وكيفية تنظيمها والعمل على تطوير اللغة الأمازيغية، جاء تبعا للمراحل التي مرت بها الأمازيغية كلغة وطنية معترف بها دستوريا الى حين ترسيمها الى جانب اللغة العربية.

خاتمة:

ختاما نوقع بحثنا بمجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل أساسا في النقاط التالية:

أولاً: النتائج

- أن اللغة هي وسيلة لفتح الشعوب وقهرها ثقافيا وغزوها فكريا وكسب مودتها وولائها وتقليد في أنماط حياتها ومعاشها.
- أن اللغات الرسمية تشكل عامل وحدة وليست عامل فرقة بين الشعب الواحد كما يعتقد البعض، و أن من سماتها الانتشار على امتداد الوطن، وكذا عالميتها وهو ما تفتقده اللهجات المحلية التي تتميز بها كل منطقة في مختلف ربوع الوطن.
- تعيش الجزائر واقعا لغويا معقدا ومختلفا تمثل في اللغة العربية وتعدد اللهجات العامية أو المحلية. الأمر الذي أدى بشكل من الأشكال الى التركيز على أحدها على حساب باقي اللهجات المحلية، رغم افتقارها للصفات الواجب توافرها في اللغة الرسمية.
- يظهر الفرق بين اللغة الرسمية واللغة الوطنية المحلية، في أن اللغة الرسمية تستعمل على نطاق واسع حيث ترعاها الدولة عن طريق استخدام الادارة لها ولا يقتصر دورها على التواصل فقط ومن مميزات لها الصفة العالمية، أما اللغة الوطنية المحلية فهي التي يتحدث بها غالبية المجتمع وتعكس الهوية الوطنية للدولة.
- أن الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية في الدولة لم يكن بمحض الإرادة المنفردة للدولة حال اللغة العربية، وإنما كان نتيجة نضال طويل هدفه تكريس اللغة الأمازيغية والاعتراف بها في الوثيقة الدستورية كلغة وطنية أولا، وترقيتها الى لغة رسمية يحظر مسها بالتغيير.
- تبرز اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية للدولة الجزائرية تسعى الدولة وفقا لمجموعة من القوانين والتنظيمات الى ترقيتها وتعميمها، وأن تكثيف الجهود ومساعي المهتمين باللغة الأمازيغية انطلاقا من الأساس التاريخي والتراث الحضاري لها في الجزائر أدى الى اعتبارها لغة وطنية ورسمية وفقا لتعديل الدستور سنة 2016، وكذا التعديل الدستوري لسنة 2020.

● أدى ترسيم اللغتين العربية والأمازيغية كلغتين وطنيتين الى إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية التي من شأنها ترقية وتعميم اللغتين وطنيا وفي كل المجالات.

ثانيا: الاقتراحات

- توحيد اللغة الرسمية لضمان توحيد البلاد وتعزيز الوحدة الوطنية مع وضع ضمانات اللهجات المحلية الأخرى بالحق في حدود وحداتهم الإقليمية باعتبارها موروث ثقافي يتميز بتغلغل في مختلف مفاصل المجتمع، وذلك بالنص عليها دستوريا.
- إن الواقع العملي يبين استعمال اللغة الفرنسية وفقا لما نص عليه دستور 1963 في مادته 76، رغم حذف المادة في الدساتير الجزائرية التالية، الأمر الذي يحتاج الى إعادة تفعيل تطبيق قانون تعميم اللغة العربية رقم 05/91 المعدل بالأمر رقم 30/96، بكل ما يحمله من جزاءات. والذي يساعد بشكل جدي في التخلص من لغة الاستعمار والتي لا يمكن اعتبارها لغة رسمية وطنية توثق إداريا وسياسيا.
- أنه ورغم دسترة اللغة الأمازيغية بجعلها لغة وطنية ورسمية، إلا أن الدولة تفتقر لاستراتيجية تعميم اللغة الأمازيغية من خلال برامج فعلية يعكسها الواقع المعاش سيما على المستوى المؤسسي للدولة.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر

القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع.

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، باب لغا، ط03، 2012، ج01.

المراجع:

أولا: النصوص القانونية:

I. الدساتير

- (1) دستور 1963.
- (2) دستور 1976.
- (3) دستور 1989.
- (4) دستور 1996، المعدل بالتعديلات الواردة عليه وفقا للقوانين:
قانون رقم 03/02 المؤرخ في 10 أبريل سنة 2002، المتضمن تعديل الدستور.
قانون رقم 19/08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، المتضمن تعديل الدستور.
القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن تعديل الدستور.

II. القوانين:

- (1) القانون رقم 05/91 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، ج. ر مؤرخة في 16 يناير 1991، عدد3
- (2) قانون رقم 09/08 المؤرخ في 25 فبراير 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

3) القانون العضوي رقم 17/18 المتعلق بإنشاء مجمع وطني للغة الأمازيغية، مؤرخ في 02 سبتمبر 2018، ج.ر. مؤرخة في 05 سبتمبر 2018، عدد 54.

III. الأوامر:

1. الأمر 62-98 المتعلق بإجبارية معرفة اللغة العربية على الموظفين ومن يمثلهم، ج. ر. المؤرخة في 26 أبريل 1968، عدد 36.

2. الأمر رقم 71-02 المؤرخ في 20 جانفي 1971 المتضمن أحكام إجبارية تعميم استعمال اللغة العربية على الموظفين ومن يمثلهم.

3. الأمر 30/96 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996، يعدل ويتم القانون رقم 05/91 المؤرخ في 16 يناير 1991 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، ج. ر. المؤرخة في 1996/12/22، عدد 81، ص 05.

IV. المراسيم:

1. المرسوم الرئاسي رقم 92-303 المؤرخ في 04 يوليو 1992 يتعلق بكيفيات تطبيق القانون رقم 91-05 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، ج. ر. المؤرخة في 15 يوليو 1992، عدد 54.

2. المرسوم الرئاسي رقم 147/95، المتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وترقيتها ج. ر. ج. ج. العدد 29، سنة 1995، ص 05.

3. المرسوم التنفيذي رقم 470/03، المؤرخ في 2003/12/02 والذي يتضمن إنشاء مركز وطني بيداغوجي ولغوي لتعليم تمازيغت، ج. ر. رقم 76، المؤرخة في 2003/12/09، ص 05.

4. مرسوم رئاسي رقم 251/20، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور، ج. ر. عدد 54، المؤرخة في 16 سبتمبر 2020

ثانيا: الكتب:

1. حنان محمد حمودة/ محمد إبراهيم الخوجة، اللغة العربية 101، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2013.

2. عبد المالك مرتاض، العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2012.

3. كريم لحرش، الدستور الجديد للمملكة المغربية - شرح وتحليل -، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، ط 02، 2016.

4. مبارك بن علي الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج 02.

5. محمد عبد الله عطوات، اللغة الفصحى والعامية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 01، 2003.

6. معاذ جميل الحيايدي، الرؤى الواضحة في اللغة العربية، دار المعتر، عمان، ط 01، 2009.

7. منير البلعكي، المورد الحديث، ط 01، دار علم الملايين، بيروت، لبنان، 2009.

المجلات العلمية:

1. مجلة المعيار، عدد 32، 2003، المملكة المغربية.
2. مجلة الحق، جمعية الحقوقيين، العدد 14، سبتمبر 2009، الإمارات العربية المتحدة.
3. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، عدد 05، جوان 2009، الجزائر.
4. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10 جانفي 2014، الجزائر.
5. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد 2017/19، المغرب.
6. تقرير منظمة اليونسكو حول اللغات المحلية في العالم وتأثرها بالاندثار، مجلة الشرق الأوسط، 20 فيفري 2017، لندن.
7. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 08، العدد 04، سنة 2019، الجزائر.

المواقع الالكترونية:

1. <https://aoufa.wordpress.com/2010/08/04/%D8%A7%D9%84%D9%84>
2. <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%>
3. <https://aawsat.com/home/article/1177556/%D8%AA%D8%B9%D8%A>
4. https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%
5. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%BA%D8%A9_%D8%
6. <https://sotor.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9->
7. https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7
8. <https://www.sasapost.com/tamazight/>.

- ¹ - حنان محمد حمودة/ محمد إبراهيم الخوجة، اللغة العربية 101، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2013، ص.13.
- ² - ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، باب لغا، ط 03، 2012، ج 01، ص.252.
- ³ - الآيتين رقم 02، 109 من سورة يوسف، القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع.
- ⁴ - الآية 224 من سورة البقرة، القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع.
- ⁵ - منير البلعكي، المورد الحديث، ط 01، دار علم الملايين، بيروت، لبنان، 2009، ص.648.
- ⁶ - محمد عبد الله عطوات، اللغة الفصحى والعامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 01، 2003، ص.11.
- ⁷ - حنان محمد حمودة، محمد إبراهيم الخوجة، مرجع سابق، ص.13.
- ⁸ - محمد عبد الله عطوات، مرجع سابق، ص.12.
- ⁹ - <https://mawdoo3.com/>: تاريخ الإطلاع 2021/04/01 الساعة 15:00
- ¹⁰ - حنان محمد حمودة/ محمد إبراهيم الخوجة، مرجع سابق، ص.15.
- ¹¹ - أحمد عبد الظاهر، الحماية القانونية للغة العربية، مجلة الحق، جمعية الحقوقيين، العدد 14، سبتمبر 2009، الإمارات العربية المتحدة، ص.138.
- ¹² <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الإطلاع 2021/04/05 الساعة 20:00 مساءً.
- ¹³ - يقصد بها اللغة العربية الفصحى والتي هي وسيلة اتصال بين أبناء الأمة العربية الواحدة، والتي شرفها الله سبحانه وتعالى وكرمها حين أنزل بها آخر الكتب السماوية ودستور البشر، القرآن الكريم، وجعلها لغة أهل الجنة، وليست تلك الروافد اللغوية التي تمتد عن اللغة العربية الفصحى الأصيلة والتي تعرف باللهجات العربية باختلاف أجناسها، أنظر: معاذ جميل الحيايدي، الرؤى الواضحة في اللغة العربية، دار المعتر، عمان، ط 01، 2009، ص.14.
- ¹⁴ - كريم لحرش، الدستور الجديد للمملكة المغربية - شرح وتحليل -، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، ط 02، 2016، ص.48.

- ¹⁵ - تاريخ الاطلاع 2020/11/27 الساعة 16:17 <https://aoufa.wordpress.com/2010/08/04>
- ¹⁶ - مبارك بن علي الميلي، تاريخ الجزائر القلم والحديث، دار العرب الإسلامي، بيروت، ج 02، ص. 06.
- ¹⁷ <https://mawdoo3.com/> زولا تاريخ الإطلاع 2021/04/3 الساعة 12:00
- ¹⁸ - تاريخ الاطلاع 2020/11/27 الساعة 16:17 مساء <https://aoufa.wordpress.com/2010/08/04>
- ¹⁹ <https://sotor.com/> تاريخ الإطلاع 2021/04/05 الساعة 20:00 مساء
- ²⁰ - محمد بو رمضان، دور القانون في حماية اللغة الرسمية الوطنية، مجلة المعيار، عدد 32، 2003، المملكة المغربية، ص. 30.
- ²¹ - تقرير منظمة اليونسكو حول اللغات المحلية في العالم وتأثرها بالاندثار، مجلة الشرق الأوسط، 20 فيفري 2017، لندن.
- ²² - محمد عبد الله عطوات، مرجع سابق، ص. 58.
- ²³ - عبد المالك مرتاض، العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2012، ص. 07.
- ²⁴ - تاريخ الاطلاع 2021/02/18 الساعة 10:00 صباحا <https://aawsat.com/home/article/1177556/>
- ²⁵ - محمد أمين أوكيل، الهوية الأمازيغية ومسألة بناء الدولة الوطنية في الجزائر، مقاربة قانونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 08، العدد 04، سنة 2019، الجزائر، ص. 338.
- ²⁶ - المادة 5 من دستور 1963، والمادة 03 من دساتير 1976، 1989، 1996.
- ²⁷ - المادة 05 من دستور 1963.
- ²⁸ - المادة 76 من دستور 1963.
- ²⁹ - بومدين محمد، مكانة اللغة العربية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10 جانفي 2014، ص. 03.
- ³⁰ - المادة 03 من الدساتير 1976، 1989، 1996.
- ³¹ - تعرف اللغة العربية الفصحى بلغة عدنانا مقابلة لها بلغة قحطان، وتعرف كذلك بلغة مضر، إنما لغة القرآن والحديث والنثر والخطابة وسائر مجالات الإنتاج الفكري وهي تخضع لقوانين تضبطها وتحكم عبارتها، أهمها قواعد النحو والصرف، أنظر: محمد عبدالله عطوات، مرجع سابق، ص 71.
- ³² - كريم لحرش، مرجع سابق، ص. 49.
- ³³ <https://www.sasapost.com/tamazight/> تاريخ الإطلاع 2021/04/05 الساعة 22:00 ليلا.
- ³⁴ - دياحية دستور 1996.
- ³⁵ - محمد أمين أوكيل، الهوية الأمازيغية ومسألة بناء الدولة الوطنية في الجزائر، مرجع سابق، ص. 343.
- ³⁶ - محمد أمين أوكيل، الهوية الأمازيغية ومسألة بناء الدولة الوطنية في الجزائر، المرجع نفسه، ص. 337.
- ³⁷ - قانون رقم 03/02 المؤرخ في 10 أبريل سنة 2002، المتضمن تعديل الدستور.
- ³⁸ - قانون رقم 19/08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، المتضمن تعديل الدستور.
- ³⁹ - تأسست المحافظة السامية للغة الأمازيغية سنة 1995 وهي مؤسسة رسمية تعنى بترقية وإدماج اللغة والثقافة الأمازيغية في النسيج التنموي والاجتماعي الجزائري، وقد نجحت في تحقيق مكتسبات متعددة للغة الأمازيغية من بينها اقتراح الاعتراف بها في مشروع تعديل الدستور لسنة 2016. أنظر: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الزيارة 2020/12/04 الساعة 18:00 مساء
- ⁴⁰ - القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن تعديل الدستور، ج.ر.ر 14.
- ⁴¹ - مرسوم رئاسي رقم 251/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور، ج.ر.ج.ج عدد 54، المؤرخة في 16 سبتمبر 2020.
- ⁴² - المادة 06/223 من المرسوم الرئاسي رقم 251/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن استدعاء الهيئة الناحية للاستفتاء المتعلق بمشروع الدستور، ج.ر.ج.ج، العدد 54، المؤرخة في 16 سبتمبر 2020، ص. 46.
- ⁴³ - محمد أمين أوكيل، الهوية الأمازيغية ومسألة بناء الدولة الوطنية في الجزائر، المرجع السابق، ص. 344.
- ⁴⁴ - عزالدين صحراوي، اللغة العربية في الجزائر التاريخ والهوية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، عدد 05، جوان 2009، ص. 94.

- ⁴⁵ - الأمر 62-98 المتعلق بإجبارية معرفة اللغة العربية على الموظفين ومن يمثلهم، ج. ر. ج. ج، عدد 36، المؤرخة في 26 أفريل 1968، وقد صدر بعده أيضا الأمر رقم 71-02 المؤرخ في 20 جانفي 1971 المتضمن أحكام إجبارية تعميم استعمال اللغة العربية على الموظفين ومن يمثلهم.
- ⁴⁶ - القانون رقم 91/05 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، ج. ر. ج. ج، عدد 03، مؤرخة في 16 يناير 1991.
- ⁴⁷ - المرسوم الرئاسي رقم 92-303 المؤرخ في 04 يوليو 1992 يتعلق بكيفيات تطبيق القانون رقم 91-05 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، ج. ر. ج. ج، عدد 54، المؤرخة في 15 يوليو 1992.
- ⁴⁸ - الأمر 96/30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996، يعدل ويتم القانون رقم 91/05 المؤرخ في 16 يناير 1991 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، ج. ر. ج. ج، عدد 81، المؤرخة في 22/12/1996، ص. 05.
- ⁴⁹ - المادة 2/5 من الأمر 96/30، مرجع سابق.
- ⁵⁰ - قانون رقم 08/09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- ⁵¹ - المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 95/147، المتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وترقيتها ج. ر. ج. ج، العدد 29، سنة 1995، ص. 05.
- ⁵² - المادة 04 من المرسوم الرئاسي 95/147، مرجع سابق.
- ⁵³ - المادة 05 من المرسوم الرئاسي 95/147، المرجع نفسه.
- ⁵⁴ - نادية المخزومي، الحقوق اللغوية بالمغرب بين المطلب الحقوقي والاعتراف الدستوري - اللغة الأمازيغية نموذجا - مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد 19/2017، المغرب، ص. 144.
- ⁵⁵ - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03/470، المؤرخ في 02/12/2003 والذي يتضمن إنشاء مركز وطني بيداغوجي ولغوي لتعليم تمازيغت، ج. ر. ج. ج، رقم 76، المؤرخة في 09/12/2003، ص. 05.
- ⁵⁶ - المادة 1/5 من المرسوم التنفيذي 03/470، مرجع نفسه.
- ⁵⁷ - القانون العضوي رقم 18/17 المتعلق بإنشاء مجمع وطني للغة الأمازيغية، مؤرخ في 02 سبتمبر 2018، ج. ر. ج. ج، عدد 54، مؤرخة في 05 سبتمبر 2018، ص. 15.
- ⁵⁸ - المادة 06 من القانون العضوي رقم 17/18، المرجع نفسه.
- ⁵⁹ - المادتين 08، 10 من القانون العضوي رقم 17/18، المرجع نفسه.
- ⁶⁰ - المواد 11، 12، 13، المرجع نفسه.